

دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية

د. مجدى محمد سامى

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة طنطا

إستهدفت الدراسة تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية.

وعرضت الدراسة للأدبيات السابقة فى مجال لجان المراجعة وحوكمة الشركات، والبواعث الأساسية لحوكمة الشركات، ودور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات، وأثر لجان المراجعة على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية، وأخيراً نتائج وتوصيات الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية لم تحظ بالإهتمام الكاف، سواء من حيث جهود المجمع المهنية وهيئة سوق المال، أو من حيث المتطلبات التشريعية والتنظيمية.

الإطار العام للبحث

مقدمة :

أفرزت الأزمات والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة التى يموج بها العالم كثيراً من القضايا التى باتت موضع إهتمام دولى متنامى ومن أبرز تلك القضايا إنهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى وأهمها شركة إنرون الأمريكية Enron وشركة ورلدكوم WorldCom والتى هزت الإقتصاد الأمريكى بشدة، وما نجم عنها من خسارة المساهمين لإموالهم، ولم تكن فضيحة هذه الشركات آخر الفضائح، والتى أعقبها تداعيات عديدة فى

سوق المال تجلت فى الفساد المحاسبى أو الإدارى أو ضعف آليات الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية.

ونتيجة لما سبق، شهدت الساحة الدولية الإقتصادية بزوغ مفاهيم إصطُح على تسميتها بحوكمة الشركات Corporate Governance لمراجعة ما يعترى ضعف الرقابة فى الشركات، وباعتبارها مدخلاً معاصراً لإحكام الرقابة.

طبيعة المشكلة والباعث على الدراسة:

لقد ولج مصطلح حوكمة الشركات فى عالم إدارة الشركات من باب الفساد الذى إستشرى فى بعض الشركات الكبرى، إذ أن عمليات الفساد التى ترتب عليها إنهيار شركات عملاقة كانت من بين أسبابها ضعف آليات الرقابة الحاكمة فى تلك الشركات والقصور فى تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات.

كل ذلك كان باعثاً حقيقياً نحو تأصيل وتطبيق الحوكمة للخروج برؤى جديدة لإحكام الرقابة ووضع معايير لضبط العمل بدرجة مناسبة من الشفافية والمصادقية تحقق الإطمئنان للمساهمين والمستثمرين وكافة الفئات المعنية بالتقارير والقوائم المالية. وتركز هذه الدراسة على إبراز دور لجان المراجعة باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات وأثر تلك اللجان على جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية.

وتأسيساً على ما سبق فإن السؤال الذى يُطرح فى هذا البحث ما هو دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية.

ويتحقق هذا الهدف العام من خلال مجموعة الأهداف الفرعية التالية :

- ١- الوقوف على أهم البواعث التي أدت الى زيادة الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية.
- ٢- إبراز دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات.
- ٣- دراسة وتحليل أثر لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية.
- ٤- طرح بعض المقترحات والتوصيات للمساهمة فى الإرتقاء بمستوى جودة المعلومات لمواجهة تحديات الفترة القادمة .

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من عدة جوانب أهمها:

- ١- حتمية الإهتمام بحوكمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.
- ٢- إن الإهتمام بحوكمة الشركات يساعد على توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصدقية ويساهم فى زيادة فعالية الرقابة وإحكامها مما يساعد على تحقيق الإستقرار الإقتصادى خاصة فى ظل عالم تسيطر عليه العولمة.
- ٣- تطرق هذه الدراسة مجالاً خصبا حيث أن الكتابات فى موضوع حوكمة الشركات فى علاقتها بلجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية ما زالت محدودة.

منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها تم الإعتماد على المنهج الوصفى التحليلى **Descriptive Approach** حيث يتناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات والإتجاهات فى مجال لجان المراجعة وعلاقتها بحوكمة الشركات وأثرها على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية للوقوف على خصائص تلك الدراسات ومدى شموليتها.

تساؤلات الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الثلاث الرئيسية التالية :-

السؤال الأول :

ماهية وأهمية لجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية؟

السؤال الثانى :

ما هو دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية؟

السؤال الثالث :

ما هو أثر لجان المراجعة على جودة القوائم المالية فى بيئة الأعمال المصرية؟

حدود الدراسة :

- ١- لم يتعرض الباحث لتحليل آثار تكوين اللجان المراجعة فى الوحدات الحكومية، والمنظمات غير الهادفة للربح.
- ٢- تكتفى هذه الدراسة بتناول لجان المراجعة كأحدى آليات الحوكمة، ولن يتعرض لآليات أخرى فى هذا المجال.

خطة الدراسة :

- لتحقيق الأهداف الأساسية للدراسة فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام الأربعة التالية :-
- | | |
|--------------|--|
| القسم الأول | : الدراسات السابقة فى مجال لجان المراجعة وحوكمة الشركات. |
| القسم الثانى | : المنطلقات الفكرية والبواعث الأساسية لحوكمة الشركات. |
| القسم الثالث | : دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات. |
| القسم الرابع | : أثر لجان المراجعة على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية. |
- خلاصة ونتائج وتوصيات الدراسة .

القسم الأول

الدراسات السابقة فى مجال لجان المراجعة وحوكمة الشركات

يتناول الباحث فى هذا الجزء من الدراسة إستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة فى مجال حوكمة الشركات، وكذلك لجان المراجعة، ودور تلك اللجان فى جودة القوائم المالية، وسيعرض الباحث بإيجاز للأهداف الرئيسية لكل دراسة، وأهم النتائج التى توصلت إليها، وتقويم الباحث لنتائج كل منها. ويود الباحث أن يؤكد على أن الهدف من تناول الدراسات السابقة ليس بغرض العرض التاريخى فحسب، إنما بغرض الدراسة التحليلية الإبتقادية لها بما يخدم موضوع البحث وهدفه.

(١) دراسة Knapp (1987) (١)

تناولت تلك الدراسة العوامل التى تؤثر على مدى قيام لجان المراجعة بدورها فى تحقيق إستقلال المراجع، والحد من ضغوط مجلس الإدارة عليه، وقد تمت الدراسة من خلال عينة قوامها ١٧٠ مفردة من أعضاء لجان المراجعة. ولقد انتهت تلك الدراسة إلى أن هناك عدة سمات إذا ما توافرت تحقق للجان المراجعة، وكذلك للمراجع الخارجى الإستقلال والحيادية. ومن أهم تلك السمات وجود أعضاء نوى خبرة فى مكاتب المراجعة الكبيرة، وجود أعضاء مديرين فى شركات أخرى (ليست تابعة أو شقيقة) أكثر من المديرين قليلى الخبرة فى طبيعة العمل، الإفتقار الى التوازن فى الهيكل التمويلى للشركة وحاجتها إلى إعادة هيكلة، وجود إختلاف فى الرؤى فيما يتعلق بمعايير الأداء المهني.

(٢) دراسة Lawrence (1993) (٢)

عرضت هذه الدراسة لمدخل أكثر شموليه بغية وضع نموذج لقياس فعالية لجان المراجعة. وفى هذه الدراسة ثم إرسال ٩٠ إستبانة للشركاء فى مكاتب المراجعة أو المراجع المسئول عن عملية المراجعة، وكذلك مديري أقسام المراجعة الداخلية والمديرين المحليين المرتبطين بعمل لجان المراجعة وذلك فى بيئة الشركات الأمريكية.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن فعالية لجان المراجعة ترتبط بثلاث مجالات من الإشراف، وأن هناك ست أبعاد لقوة لجان المراجعة ثلاث منها يعتمد على أساس تنظيمى، بينما الثلاثة الأخرى تعتمد على أساس التقدير الشخصى.

(٣) دراسة Arnold (1993) (٣)

إستهدفت هذه الدراسة الوقوف على محددات فعالية لجان المراجعة فى الشركات الإنجليزية. ولقد تمت هذه الدراسة على عينة قوامها ٣٠٠ شركة، ولقد ربطت هذه الدراسة بين فعالية لجان المراجعة ومجموعة من الخصائص والممارسات. ولقد أنتهت هذه الدراسة إلى أن فعالية لجان المراجعة ترتبط بمجموعة من الخصائص تم ترتيبها تنازلياً على النحو التالى:

التقدير الموضوعى ، الإستقلال عن الإدارة ، الفهم الواعى لأغراض ومسئوليات لجنة المراجعة، الرئيس القيادى ، تباين خلفيات أعضاء لجنة المراجعة، بذل الجهد والعناية المقبولة، الإلمام بأصول التمويل والمحاسبة والمراجعة. أما فيما يختص بالممارسات التى تساهم فى فعالية لجنة المراجعة فقد تم ترتيبها تنازلياً على النحو التالى:

مدى توافر المعلومات الملائمة ، الإعداد الجيد قبل عقد الاجتماعات، ترتيب الإتصالات مع المراجعين الخارجيين والداخليين، إعداد قائمة محددة بالأهداف والمسؤوليات والصلاحيات ، وضع معايير موضوعية لإختيار الأعضاء، وإستقلالية الأعضاء.

(٤) دراسة محمد الفيومى (١٩٩٤) (٤)

إستهدفت هذه الدراسة إقتراح تطبيق فكرة لجنة المراجعة بمصر نظراً للمنافع التى تحققت نتيجة تطبيقها على الشركات بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا. ولقد توصلت تلك الدراسة إلى حتمية تطبيق فكرة لجان المراجعة بالشركات بمصر، نظراً للمنافع المتحققة من تشغيل تلك اللجان وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ما يتعلق بشروط تشكيلها وإختصاصاتها وعلاقتها بالجهات المعنية.

(٥) دراسة (1994) Menon & Joanne (٥)

إستهدفت هذه الدراسة الوقوف على العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وتكرار عقد الإجتماعات الدورية. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تكرار عقد إجتماعات لجان المراجعة يعتبر مؤشر لإعتماد مجلس الإدارة عليها بصفة أساسية.

(٦) دراسة السيد السقا (١٩٩٥) (٦)

تناولت الدراسة مشكلة فعالية لجان المراجعة بإعتبارها واحدة من أهم المشاكل المصاحبة لتكوين لجان المراجعة، وإستهدفت الدراسة تقويم حاجة بيئة الرقابة والمراجعة فى المملكة العربية السعودية، كما إستهدفت الدراسة تطوير مدخل مفاهيمى لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة فى شركات المساهمة السعودية. ولقد توصلت الدراسة إلى تحديد حاجة بيئة الرقابة والمراجعة فى المملكة إلى لجان المراجعة فى ضوء ثلاثة معايير : معيار الإستفادة من تجارب سابقة لبعض الدول، ومعيار مقدرة لجان المراجعة على مواجهة المشكلات العملية للمراجع، ومعيار الحاجة إلى إستكمال التطوير المهنى، كما عرضت الدراسة مدخلاً مقترحاً لقياس فعالية لجان المراجعة يربط بين تكوين لجان المراجعة والحاجة إلى إنجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة.

(٧) دراسة (1996) Memullen (٧)

تعرضت هذه الدراسة لدور لجان المراجعة فى زيادة الدقة فى المعلومات المنشورة بالقوائم المالية لمجموعتين من الشركات الأمريكية. ولقد تمت هذه الدراسة من خلال إجراء مقارنة بين مجموعتين من الشركات الأمريكية، المجموعة الأولى تكونت لديها لجان مراجعة، والمجموعة الثانية ليست بها لجان مراجعة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التى لديها لجان مراجعة قد تحقق لها ما يلى:

لم يتم تغيير المراجع الخارجى أو عزله عند حدوث خلاف مهني، كما أن هناك انخفاض نسبي فى معدل وقوع التصرفات المالية غير القانونية، كما زادت درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية خاصة للشركات المقيدة أسهمها فى بورصة الأوراق المالية.

(٨) دراسة فايزة يونس (١٩٩٦) ^(٨)

استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على ماهية لجان المراجعة، ودراسة مدى حاجة البيئة المصرية فى الوقت الحاضر لأداة تدعم إدارة المراجعة الداخلية بشركات المساهمة لزيادة مصداقية القوائم والتقارير المالية بالنسبة للمستفيدين منها. ولقد خلُصت الدراسة إلى أن وجود لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية سوف يودى إلى مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه بكفاءة وإقتدار وما يستتبعه من تحسين مركز الشركة المالى، كما أن هناك شبه إجماع لآراء المراجعين الداخليين على أن فكرة تشكيل لجان المراجعة بشركات المساهمة سوف يدعم إستقلاليتهم وزيادة كفاءة وفعالية إدارة المراجعة الداخلية.

(٩) دراسة محمد الرملى (٢٠٠١) ^(٩)

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على الدور المقترح للجان المراجعة لدعم المراجعة الخارجية بشركات المساهمة لضمان فعاليتها وكفاءتها، وكذلك دراسة مدى حاجة البيئة المصرية فى الوقت الحاضر للجان المراجعة لزيادة وتأكيد مصداقية التقارير والقوائم المالية لدى المستفيدين .

ولقد خلُصت هذه الدراسة (الجانب النظرى) إلى حاجة بيئة المراجعة فى مصر للجان المراجعة للإستفادة من التجارب السابقة لبعض الدول ومقدرة لجان المراجعة على مواجهة المشكلات العملية ودعم توصياتها والحاجة إلى إستكمال التطوير المهني فى مهنة المراجعة بها.

أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، فقد أثبتت أن لجان المراجعة تساعد على توفير الثقة والمصداقية فى البيانات والمعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجى، مما يساعد على ترشيد أدائهم، ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

(١٠) دراسة عماد الدين عساف (٢٠٠١) (١٠)

إستهدفت هذه الدراسة وضع إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية، وذلك من خلال مدخل التكوين المقترح وبما يحقق مصداقية معلومات التقارير والقوائم المالية السنوية والدفترية. ولقد توصل الباحث فى هذه الدراسة إلى صياغة إطار مقترح لتكوين لجان المراجعة الفعالة، ويرتكز هذا الإطار المقترح على عدة محاور هى: طبيعة عمل اللجنة، المتطلبات التشريعية والتنظيمية، فعالية اللجنة، مهام اللجنة، المخصصات المالية لأعضاء اللجنة، كيفية صياغة تقرير اللجنة السنوى أو الفترى.

(١١) دراسة Jenny & Jean (2002) (١١)

عرضت هذه الدراسة التى قام بها Jenny & Jean إلى حالتان إفتراضيتان لإختبار وجهة نظر المراجعين والمديرين فى مدى تأثير الحوكمة على جودة التقارير والقوائم المالية وذلك بالتطبيق على سنغافورة. وقد أسفرت نتائج تلك الدراسة على مايلى: فى الحالة الأولى، تمخضت آراء المراجعين والمديرين على أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر فى جودة التقارير والقوائم المالية وهى: مدى فعالية لجان المراجعة، جودة إدارة المراجعة الداخلية، ومدى الإلتزام بتطبيق قانون مزاوله المهنة. أما الحالة الثانية، فقد أسفرت آراء المراجعين والمديرين على ما يلى: أن معدل دوران تغيير المراجع الشريك (Audit Partner rotation)، وكذلك الإستعانة بخبراء خارجيين فى مجال المراجعة الداخلية (Outsourcing of internal audit services) يؤثر على جودة التقارير والقوائم المالية.

(١٢) دراسة Ian & Willian (2005) (١٢)

خُصت هذه الدراسة إلى أن هناك مقترح من لجنة Blue Ribbon Committee بشأن زيادة كفاءة لجان المراجعة، ومن أهم ملامح هذا المقترح التوصل

إلى عشرة توصيات منها توصية تختص بتحسين جودة التقارير والقوائم المالية، وقد لاقى هذا المقترح قبولاً عاماً. إلا أن هذا التقرير لم يتطرق تفصيلاً إلى مهام ومسئوليات لجان المراجعة.

(١٣) دراسة . Keung et al (٢٠٠٧) (١٣)

سعت هذه الدراسة الى توضيح دور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات، مع ابراز الدور المفصلى للجان المراجعة واثره الفاعل فى مساعدة الادارة لحل ما يعترىها من مشاكل، شريطة أن يتمتع أعضاء لجان المراجعة بسياج واقى من الحياد والأستقلالية. وخلصت الدراسة الى أن لجنة المراجعة تساهم بدورا محوريا فى تفعيل حوكمة الشركات، ومواجهة المخاطر التى تعترىها.

(١٤) دراسة Larry et al (٢٠٠٧) (١٤)

استهدفت هذه الدراسة بيان دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات، وعلاقتها كآلية هامة بآليات الحوكمة الأخرى ومنها المراجعة الداخلية وعلاقة المراجع الداخلى بلجنة المراجعة، وكذا مراقب الحسابات وعلاقته بلجنة المراجعة، مع التركيز على أهمية تدفق المعلومات بينهم. ولقد أكدت الدراسة على أهمية الدور المهم للجنة المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات، مع التركيز على معايير اختيار أعضاء اللجنة وضوابط عملها.

(15) دراسة Peter & Julie (٢٠٠٩) (١٥)

أستهدفت هذه الدراسة استقصاء العلاقة بين وجود لجان المراجعة والتحسين فى ربحية المنظمة لعينة من المنظمات الأسترالية وذلك قبل تطبيق المتطلبات الأجرارية للجان المراجعة فى ٢٠٠٣ وأظهرت النتائج ان وجود لجان المراجعة يحد من التلاعب فى الأرباح.

(١٦) Lisa et al. (٢٠٠٩) (١٦)

تركز الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في اختبار العلاقة بين وجود لجنة مراجعة محايدة في المنشأة و احتمالية غش القوائم المالية. كما اختبرت العوامل المؤثرة في احتمالية غش القوائم المالية بخلاف استقلالية لجنة المراجعة. وخلصت الدراسة الى أن وجود لجنة مراجعة مستقلة لا يمنع غش القوائم المالية نهائيا. كما اشارت النتائج الى ان احتمالية غش القوائم المالية يرتبط عكسيا بكل من (١) استقلالية لجنة المراجعة، (٢) عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة، (٣) هيكل رأس المال. ويرتبط طرديا مع (١) حجم المنظمة، (٢) فرص الأستمرارية ونمو المنظمة.

(١٧) دراسة Beng (٢٠٠٩) (١٧)

أستهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين فعالية لجان المراجعة واتخاذ الإجراءات المصححة العاجلة في نظام الرقابة الداخلية. و ابرزت النتائج أن استقلالية لجان المراجعة وموضوعية مجلس الادارة ترتبط ارتباطا طرديا مع قدرة المنظمة على واتخاذ الإجراءات المصححة العاجلة في نظام الرقابة الداخلية.

تقويم الباحث لنتائج الدراسات السابقة :

يُلاحظ على الدراسات السابقة أنها تناولت بعض زوايا لجان المراجعة أو الحوكمة، ولقد أنتهى الباحث ببعض الملاحظات على تلك الدراسات يوجزها الباحث فيما يلي:

١- أشارت دراسة knapp إلى أهم العوامل التي تؤثر على حياد أو إستقلال لجان المراجعة وكذلك المراجع الخارجى. ويلاحظ على تلك الدراسة أنها قصرت حياد وإستقلال لجان المراجعة على عدد محدود من المتغيرات.

٢- أن دراسة Lawrence تركز على أبعاد القوة المرتبطة بفعالية لجان المراجعة وهى ستة عوامل منها ما يرتبط بالأساس التنظيمي، ومنها ما يرتبط بالتقدير الشخصي.

٣- تناولت دراسة Arnold أهم محددات فعالية لجان المراجعة فى الشركات الإنجليزية، وقد تم تقسيمها إلى محددات ترتبط بخصائص فعالية لجان المراجعة، ثم مجموعة من الممارسات التى تساهم فى فعالية لجان المراجعة. ويرى الباحث أن هذه الممارسات تختلف من بيئة إلى أخرى، لذلك يتعين مراعاة ذلك عند دراسة مهام وممارسات تلك اللجان فى البيئة المصرية.

٤- تناولت دراسة الفيومى جوانب هامة فى لجان المراجعة، ومما يجدر الإشارة إليه أن تلك الدراسة تطرقت إلى أهمية لجان المراجعة وتشكيلها، كما أوصت بعدة توصيات تم تطبيق بعضها فى البيئة المصرية.

٥- تناولت دراسة Menon & Joanne العلاقة بين فعالية لجان المراجعة ودورية عقد إجتماعاتها، وخلصت إلى أن عقد الإجتماعات الدورية يعتبر مؤشر جيد على فعالية تلك اللجان. ويرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت زاوية واحدة فقط من زوايا فعالية لجان المراجعة.

٦- عرضت دراسة السقا مدخلاً مقترحاً لقياس فعالية لجان المراجعة، وعلى الرغم من أن مجال تطبيق هذه الدراسة على بيئة المراجعة فى المملكة العربية السعودية، إلا أنها ألقت الضوء على جوانب كثيرة فى لجان المراجعة، يمكن الإسترشاد بها للعمل بموجبها فى بيئة المراجعة المصرية.

٧- تناولت دراسة Menuller الدور الفعال للجان المراجعة فى الشركات، ولقد أتضح جلياً أهمية دورها خاصة فى زيادة درجة الثقة والمصداقية فى المعلومات المنشورة بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها فى بورصة الأوراق المالية.

- ٨- أبرزت دراسة فايزه يونس بوضوح دور لجان المراجعة فى دعم إستقلال المراجع الداخلى وذلك من خلال عينة مختارة لشركات المساهمة فى مصر.
- ٩- خلُصت دراسة الرملى إلى أن إنشاء لجان المراجعة يستهدف زيادة مصداقية القوائم والتقارير المالية التى تعقدتها الإدارة للمساهمين. وأن البيئة المصرية بحاجة ماسة لتلك اللجان، إلا أن الأمر يتطلب ضرورة الإعتماد على لائحة تحدد أهداف وصلاحيات وسلطات ومسئوليات تلك اللجان.
- ١٠- يرى الباحث أن هذا الإطار المقترح لدراسة عساف لم تتوافر فيه كافة المقومات اللازمة لأداء عمل لجان المراجعة بالبيئة المصرية، وأن هذا الإطار بحاجة إلى عدة مقومات أساسية أخرى للوفاء بأهداف ومهام لجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية.
- ١١- خلُصت دراسة Jenny & Jean إلى أن جودة التقارير والقوائم المالية تتأثر بخمسة عوامل هى : مدى فعالية لجان المراجعة، جودة إدارة المراجعة الداخلية، مدى الإلتزام بتطبيق قانون مزاولة المهنة، معدل دوران تغيير المراجع الشرك، والإستعانة بخبراء خارجيين فى مجال المراجعة الداخلية.
- ومن رأى الباحث أن هذه الدراسة قد أشارت إلى الآليات الجوهرية لحوكمة الشركات والتى من شأنها أن تؤدى إلى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية.
- ١٢- يرى الباحث أنه بالرغم من توصل لجنة Blue Ribbon Committee إلى عشر توصيات فى محاولة لرفع كفاءة لجان المراجعة، إلا أنها لم توضح تفصيلاً مهام ومسئوليات لجان المراجعة بحيث يُسترشد بها فى مجال عمل تلك اللجان.
- ١٣- خلُصت دراسة Keung et al. الى أن لجنة المراجعة تساهم بدورا محوريا فى تفعيل حوكمة الشركات، ومواجهة المخاطر التى تعترتها.

١٤- أكدت دراسة Larry et al على أهمية الدور المهم للجنة المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات، مع التركيز على معايير اختيار أعضاء اللجنة وضوابط عملها.

١٥- توصلت دراسة Peter & Julie الى أن لجان المراجعة تحد من التلاعب فى الأرباح.

١٦- أما دراسة Lisa et al فقد خلُصت الى أن وجود لجنة مراجعة مستقلة لا يمنع الغش فى القوائم المالية نهائيا، ولكنه يرتبط عكسيا بعده عوامل أهمها: أستقلالية لجنة المراجعة، عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة، هيكل رأس المال.

١٧- انتهت دراسة Beng الى ان أستقلالية لجان المراجعة وموضوعية مجلس الادارة يرتبط ارتباطا طرديا مع قدرة المنظمة على اتخاذ اجراءات مصححة فى نظام الرقابة الداخلية.

فى ضوء ما سبق، سوف يركز الباحث بصفة أساسية على أهمية لجان المراجعة كآلية هامة من آليات حوكمة الشركات ودورها الفاعل فى إحكام حلقات الرقابة وضبط الأداء، وتحقيق مزايا جمة للشركات، مع إبراز دور لجان المراجعة فى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية فى بيئة الأعمال المصرية.

القسم الثانى

المنطلقات الفكرية والبواعث الأساسية لحوكمة الشركات

يطرح هذا القسم سؤالاً جوهرياً حول ماهية حوكمة الشركات أو الحكمانية أو الحاكمة (كما ورد بقاموس المورد) Corporate Governance ، وما هى البواعث على حوكمة الشركات، وكذلك مبادئها ومعاييرها وإختصاصاتها، ودورها فى مجال التغيير والإصلاح فى الشركات.

يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها تطبيق ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة بالشركات، ويشير مفهوم حوكمة الشركات إلى القوانين والمعايير التى تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية Management، وحملة الأسهم Shareholders، وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة Stakeholders.^(١٨)

ويضيف آخر بأن الحوكمة هى حالة State of Affaire وعملية Process، وإتجاه Attitude ، وتيار Stream، كما إنها فى الوقت نفسه مزيج من هذا وذاك، وهى عامل صحة وحيوية، كما إنها نظام مناعة وحماية وتفعيل، نظام يحكم الحركة، ويضبط الإتجاه، ويحمى ويؤمن سلامة كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، ويضع من أجلها سياج أمان، وحاجز حماية فعال^(١٩).

كما يُعرّف البنك الدولي الحوكمة بأنها "الحالة التى من خلالها يتم إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع بهدف التنمية"^(٢٠).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP فيرى أن الحوكمة هى "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"^(٢١).

أما التعريف الصادر من المنظمة الإقتصادية الأوروبية (OECD) فيعرفها تحديداً بالتالى "حوكمة الشركات هى مجموعة العلاقات بين الشركة، ومجلس الإدارة، والملاك، وكل الأطراف التى لها علاقة مع الشركة، وهى الأسلوب الذى يوفر الهيكل، أو الإطار العام الذى يتم من خلاله تحديد وتحقيق أهداف الشركة، ومراقبة الأداء، والنتائج، وصولاً للأسلوب الناجح لممارسة وإدارة السلطة، والذى من خلاله يتم تقديم الحوافز اللازمة

لمجلس الإدارة فى سعيه لتحقيق الأهداف الموضوعه لخدمة مصالح الشركة، ومساهمتها، وتسهيل المراقبة الجيدة لإستخدام موارد الشركة بكفاءة (٢٢).

وفى تعريف آخر صدر عن ندوة دور المحاسب فى الحوكمة عرفها باعتبارها مجموعة القوانين والقواعد والمعايير المحددة للعلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة أسهمها وأصحاب المصالح من ناحية أخرى (٢٣).

وتأسيساً على ما تقدم فإن التعريفات السابقة للحوكمة تتضمن العديد من الجوانب

أهمها:

- تعنى الحوكمة بوضع الضوابط والقيود التى تتضمن الحكم والسيطرة على الأمور من خلال وضع مجموعة من المعايير والمقاييس العادلة التى يمكن الإرتكاز عليها.

- أن الحوكمة تعنى إحكام العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

- تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل، وكذلك دعم ومساندة مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة.

ويرى الباحث أن الحوكمة هى الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الإرتكاز على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التى تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة أسهمها وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

كما يرى الباحث أن حوكمة الشركات تتطلب أعداداً جيداً للقوانين واللوائح

والإجراءات التى يتعين أن تنتهجها الشركات لتحقيق الأهداف المطلوبة منها.

البواعث الأساسية لحوكمة الشركات:

أدى إنفصال ملكية الشركة عن إدارتها إلى ظهور ما يسمى بمشكلة المؤسسة الوكالة Agency Problem ، التى تعنى بتعارض مصالح المديرين التنفيذيين مع طموحات المساهمين، إذ إستغل بعض المديرين سلطاتهم الواسعة الممنوحة لهم فى تحقيق عوائد خاصة بهم والقيام بأعمال غير أخلاقية ومتنافية مع الأسس القانونية.

كما باتت الحاجة ماسة لإعادة الثقة والمصداقية لأسواق المال، وتنشيط الإستثمارات، لما تمثله من مطمح أساسى تسعى دول العالم لتحقيقه.

كذلك أدى إنهيار وإفلاس بعض الشركات العالمية إلى بزوغ مفاهيم ومصطلحات جديدة، بهدف السيطرة على تلك التأثيرات، وكذلك لتفادى حدوثها فى المستقبل. وهذا حدا بتكليف الفكر وإعمال التفكير للخروج بروى جديدة للتخفيف من وطأة تلك التأثيرات. وكانت النتيجة ظهور مفاهيم Corporate Governance والتي إصطُح على تسميتها بحوكمة الشركات.

لقد تميزت الحوكمة فى العقود الأخيرة من القرن الماضى على قدر كبير من الأهمية للدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء لتحقيق التنمية الشاملة، إلا أن الأمر أصبح أكثر إلحاحاً على الدول النامية بشكل خاص نتيجة للتحديات العالمية والإقليمية والمحلية.

مبادئ الحوكمة التى أصدرتها منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD):

تغطى مبادئ منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية فى مجال الحوكمة خمسة مجالات رئيسية، وهذه المبادئ ليست ملزمة، ولكنها بمثابة مؤشرات يمكن الإسترشاد بها، وتترك الأمور لكل دولة للإختيار من بينها وفقاً لظروفها الإقتصادية والإجتماعية الخاصة، وبما يتناسب معها، وأهم تلك المبادئ : حماية حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة^(٢٤).

لقد تم صياغة مبادئ منظمة (OECD) بحيث تحقق الأهداف التالية: (٢٥)

تنمية الوعى نحو التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات، وتوفير إطار مفاهيمى وتطبيقى لضمان فعالية حوكمة الشركات، والفهم الواعى للعلاقات المترابطة بين حوكمة الشركات والنمو الإقتصادى وتحقيق الإستقرار المالى.

ويرى الباحث أن هناك عدة مجالات أساسية تغطى مبادئ حوكمة الشركات أهمها : الإهتمام بحقوق حملة الأسهم، المعاملة العادلة للمساهمين، دور وحقوق الشركات الأساسيين فى تفعيل قواعد حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، دعم دور ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة.

وأخيراً يمكن القول بأن أهمية حوكمة الشركات تكمن فى كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق الشركات لأهدافها خاصة فيما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة لحملة الأسهم للإضطلاع بمسئولياتهم، وممارسة دورهم الرقابى على أداء الشركات، وعلى أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فى هذه الشركات، وبما يؤدى إلى حماية حقوق أصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة.

وتستمد الحوكمة أهميتها من إختصاصها بالجوانب التالية :

- تحقيق الحياد والإستقلال لكافة العاملين فى الشركات سواء على مستوى مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والعاملين بها.
 - تقليل الإخطاء إلى أدنى قدر ممكن، والإعتماد على الضوابط الوقائية التى تمنع حدوث الأخطاء ، ومن ثم تحاشى تكاليف حدوثها.
 - ضمان الإستفادة القصوى من نظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالضبط الداخلى وخفض الإنفاق.
 - التأكد من مثالية مراجعى الحسابات الخارجيين ، خاصة وأنهم على درجة عالية من الحياد والإستقلال، وضمان عدم تأثرهم بأى ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين بها.
- ولعل التجربة المصرية فى مجال حوكمة الشركات حديثة العهد نسبياً . إذ أن أسواق راس المال ما زالت تخطو خطوات حثيثة، ويمكن القول بأن بيئة الأعمال المصرية بها العديد من القوانين والضوابط التى تعتبر بمثابة محاور أساسية يعتمد عليها كآليات لحوكمة الشركات أهمها:-
- قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذى يعد بمثابة ضوابط إسترشادية لمجلس الإدارة وعلاقته بالأطراف الأخرى.
 - قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذى يُعرف بقانون سوق المال والذى يهتم بصفة أساسية بالقوائم المالية سواء الدورية أو السنوية.
 - قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والذى يعنى بالإستثمار، حيث يعرض لمجموعة من الحوافز لتشجيع الإستثمار.
 - قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (قطاع الأعمال).
 - قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠.

القسم الثالث

دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات

تعتبر لجان المراجعة **Audit Committee** من المفاهيم الحديثة التى تحظى بإهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، كما توصى العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظراً للدور الذى تقوم به فى مراقبة عمليات التقرير المالى والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك فى تدعيم إستقلال عملية المراجعة ، الأمر الذى حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها.

لقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التى تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين^(٢٦) وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم إستقلالية المراجع الداخلى، وحماية حيادية المراجع الخارجى، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يستتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة^(٢٧).

كما حظى موضوع لجان المراجعة من حيث أهميتها وتشكيلها وتحديد مسؤولياتها وواجباتها بإهتمام العديد من المنظمات المهنية والهيئات التشريعية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بالدول المتقدمة مثل: المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، اللجنة القومية للحد من الغش فى القوائم المالية (NCFF)، هيئة تداول الأوراق المالية بأمريكا (SEC)، المعهد الكندى للمحاسبين القانونيين (CICA)، ومعهد المراجعين الداخليين بإنجلترا وأمريكا (IIA- UK&USA) وغيرهم ، كما شاركت جهود العديد^(٢٨) من الباحثين والكتاب فى الفكر المحاسبى فى هذا المجال فى السنوات الأخيرة، خاصة دراسة دورها وتحديد معايير لأدائها فى تدعيم إستقلال وظيفة المراجعة والمحافظة عليها وتحسين جودتها، بإعتبار أن لجان المراجعة تعتبر قناة إتصال بين الإدارة والمراجعين، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى توفير أو زيادة فرص إحتمال تنفيذ إدارة المنظمة للإقتراحات الملائمة التى يقدمها المراجع وما يستتبعه ذلك من تحسين جودة الأداء المهني.

وفى دراسة ميدانية قام بها John^(٢٩) توصل إلى أن ٥١% من العينة المختارة من المديرين التنفيذيين بالولايات المتحدة الأمريكية، و ٣٢% من العينة المختارة من المديرين التنفيذيين بدول أوروبا أكدوا على أهمية الدور الفعال للجان المراجعة فى تدعيم سلوك المديرين التنفيذيين.

ويضيف كل من Larry & Dick^(٣٠) أنه يتعين على لجان المراجعة الإضطلاع بمهام الإشراف على عمليات المراجعة الخارجية فضلاً عن المراجعة الداخلية .
وخلص ما تقدم، إن تكوين لجان المراجعة فى الولايات المتحدة الأمريكية، قد جاء لمراجعة جوانب قصور أو مشاكل أدت الى ضعف الثقة فى النظام الرقابى فى شركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية والشك المهنى فى استقلال المراجع الخارجى ، الأمر الذى نتج عنه ظهور حالات الإفلاس والفسل المالى فى هذه الدول.
ويتعين تكوين لجان المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالكفاءة والخبرة على أن تختص بما يلى :^(٣١)

فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية والتأكد من فعاليتها، تقويم الإجراءات الإدارية للتأكد من الإلتزام بالقواعد والقوانين ، فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات المتبعة فى إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية ، فحص وتقويم أعمال المراجعة الداخلية ، فحص وتقويم أعمال المراجع الخارجى وإقتراح تعيينه وتحديد أتعابه التحقق من إستجابته إدارة الشركة لملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجى وهيئة سوق المال.

ولقد أشارت نشرة معايير المراجعة رقم (٦٠) ، والخاصة بقيام المراجع الخارجى بتوصيل المعلومات عن هيكل الرقابة الداخلية، والتي لاحظها خلال عملية المراجعة، وكذلك نشرة معايير المراجعة رقم (٦١)، والخاصة بإتصال المراجع الخارجى مع لجنة المراجعة الى طبيعة العلاقة التى تحكم عمل المراجع الخارجى بلجنة المراجعة.

أولاً : نشرة معايير المراجعة (60) SAS NO

لقد نالت مشكلة كيفية توصيل المعلومات الخاصة بهيكل الرقابة الداخلية إهتمام كبير، حيث أصدر مجلس معايير المراجعة (ASB) نشرة معايير المراجعة (60) SAS No

والتي تتناول الأمور المتعلقة بنقل المعلومات الخاصة بهيكل الرقابة الداخلية، والتي تسرى على المراجعات التي تتم على القوائم المالية إعتباراً من أول يناير ١٩٨٩، ويلاحظ أن هذه النشرة (٣٢)

١- ألزمت التقرير عن أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، والمعروفة بـ **Reportable Conditions**.

٢- فرضت صياغة جديدة للتقرير، تأخذ فى الإعتبار العديد من الإهتمامات التى طرحت من خلال مستخدمى التقرير.

ولقد أشارت نشرة معايير المراجعة رقم (٦٠) إلى أنه يتوجب على المراجع الخارجى الإتصال بلجنة المراجعة لنقل المعلومات التى توصل إليها خلال قيامه بعملية المراجعة والمتعلقة بأمر يجب التقرير عنها.

وكذلك حددت النشرة رقم (٦٠) الأمور التى يجب التقرير عنها كما يلى:

الأمر **Matters** التى تثير إنتباه المراجع الخارجى، والتى يرى ضرورة إبلاغها إلى لجنة المراجعة، وذلك لأن هذه الأمور تمثل نقاط ضعف جوهرية فى تصميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية، وأنها من الممكن أن تؤثر بشكل سلبى على قدرة المنظمة على تسجيل ومعالجة وتلخيص البيانات المالية، والتقرير عنها بصورة متوازنة ومتفقه مع تأكيدات الإدارة بشأن إعداد القوائم المالية.

هذا وقد أشار معيار المراجعة المصرى رقم (٤٠٠) والصادر عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين فى الفقرة رقم (٤٩) أنه يجب على المراجع أن يبلغ الإدارة على المستوى المناسب من المسؤولية، وفى الوقت المناسب، بنواحى الضعف الهامة التى إكتشفها فى تصميم وتنفيذ النظام المحاسبى ونظام المراقبة الداخلية كنتيجة لقيامه بعملية المراجعة (٣٣).

ويعتقد الباحث أن ما ذهب إليه هذا المعيار يتفق إلى حد كبير مع نشرة معايير المراجعة رقم (٦٠).

ثانيا : نشرة معايير المراجعة (61) SAS No

أصدر مجلس معايير المراجعة (ASB) نشرة معايير المراجعة (61) SAS No بخصوص الأتصال بلجان المراجعة *Communication with Audit Committee* والتي تنظم عملية الإتصال بين المراجع الخارجى ، ولجنة المراجعة بشأن المعلومات الأخرى التى يتعين على المراجع الخارجى إبلاغها إلى لجنة المراجعة^(٣٤). وقد أدت هذه النشرة الى توسيع نطاق مسؤولية المراجع الخارجى، بحيث تضمن قيام المراجع بتوفير المعلومات الكافية للجنة المراجعة للإضطلاع بوظائفها، وضمان قيامها بواجباتها ، والوفاء بمسئولياتها الإشرافية على عملية التقرير والإفصاح.

ثالثا : دليل عمل لجان المراجعة

صدر دليل قواعد الحوكمة عن مجلس المديرين التابع لوزارة الاستثمار المصرية، وحدد قواعد الحوكمة، كيفية وآليات تشكيل لجنة المراجعة ومهامها، والحد الأدنى لعدد اجتماعاتها سنويا.

وتم إعداد هذا الدليل استكمالاً لما ورد بدليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى فى أكتوبر ٢٠٠٥. وهذا الدليل استرشادى يهدف لتحسين ممارسات لجان المراجعة بالشركات المصرية. وتكمن أهمية هذا الدليل فى تفعيل الدور المحورى للجان المراجعة بما يكفل ضبط أداء الشركات و التأكد من التزامها بمعايير الحوكمة.

فالشركة التى ترغب فى خفض درجة المخاطر التى تتعرض لها و ترغب فى الأستمرارية والأرتقاء بمستوى الأداء تعتمد على نظام متكامل للرقابة والمراجعة. يبدأ بوضع نظام رقابة داخلية محكم، وتقييم دورى للأداء، وإدارة المخاطر، ثم إدارة للمراجعة الداخلية، ثم يأتى دور لجان المراجعة، وأخيرا دور مراقب الحسابات الخارجى^(٣٥).

القسم الرابع

أثر لجان المراجعة على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية

باتت الحاجة ملحة إلى لجان المراجعة في شركات المساهمة المصرية نظراً لحاجة بيئة الرقابة والمراجعة إليها، وذلك لحماية مصالح المستثمرين في شركات المساهمة، ولتدعيم الهيكل الرقابي لهذه الشركات من أجل مواجهة احتمالات الخلل أو ضعف الثقة في النظام الرقابي، خاصة في ظل اتجاه الإقتصاد المصري نحو خصخصة الشركات وتوسيع قاعدة الملكية، وما ينتج عن ذلك من الإهتمام بتطوير سوق الأوراق المالية والتي شهدت نمواً كبيراً في حجم التعاملات التي تتم من خلالها، وذلك بعد صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة تحسين عملية إعداد التقارير المالية وإضفاء الثقة والمصداقية عليها كأساس لإتخاذ القرار الإستثماري، كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي بإعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين.

وإذا أمعنا النظر ملياً في بيئة الأعمال المصرية لألفينا أن هناك عدة عوامل تفرض الإهتمام بفكرة لجان المراجعة، والإلتزام بتطبيقها في شركات المساهمة المصرية، ومن أهم هذه العوامل التطور الكبير في الأنشطة الإقتصادية والتجارية والمالية، وتعاضم أهمية شركات المساهمة، والتي تمثل الآن قطاعاً تنظيمياً على قدر كبير من الأهمية في الإقتصاد المصري، حيث أصبح توجه الحكومة في الوقت الراهن نحو تحفيز القطاع الخاص نظراً للدور الذي يمكن أن يؤديه في دفع النمو الإقتصادي.

ويتم تشكيل لجان المراجعة بهدف:

- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية التي تخضع للمراجعة والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية.

- مساعدة مجلس إدارة الشركة على الوفاء بمسئوليته القانونية كوكيل عن المساهمين، من خلال قنوات رسمية للإتصال بين اللجان التابعة لمجلس الإدارة من ناحية والمراجعين (الخارجين والداخليين) وهيكل الرقابة الداخلية من ناحية أخرى.
 - تدعيم إستقلال وظيفة المراجعة وتحسين جودتها، من خلال إضطلاع اللجنة بمهمة ترشيح المراجعين الخارجيين الذين سيتم تعيينهم أو عزلهم أو تغييرهم.
 - الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية وتدعيم إستقلالها.
- فالهدف من لجان المراجعة القيام بالإشراف والمتابعة على كافة أنشطة المنظمة وإستخلاص النتائج وتقديم تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة ، وبالرغم من أنه يسند لها مهام محددة ويفوض لها سلطات للقيام بتلك المهام، إلا أنها لا تحل محل مجلس الإدارة فى إتخاذ القرارات النهائية حيث يظل للمجلس أوسع السلطات لإدارة المنظمة^(٣٦).
- ويمكن القول أن الهدف الرئيس من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وفى سبيل تحقيق ذلك الهدف يجب ان تسعى لجان المراجعة نحو تدعيم إستقلالية وظيفة المراجعة عن إدارة المنظمة، وتساعد المراجع الخارجى على أداء عملية المراجعة بدون أى ضغوط تؤثر سلبياً على مصداقية نتائجها، أو كفاءتها، وبالتالي التشكيك فى صحة التقرير المالى للمنظمة.
- وتعتبر لجان المراجعة تطورا لعملية المراجعة فى معناها الواسع، إذ جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة بالمنظمة من خلال توفير تأكيدات إضافية بأن مجالس إدارة المنظمات تؤدى مسئولياتها ووكلاء عنهم بكفاءة وفعالية. فلجان المراجعة تقوم بالتأكد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة، أحد عناصرها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلومات رسمى سليم يضمن جوده التقارير المالية وغير المالية المعدة سواء للنشر العام أو للإستخدام الداخلى، كما أن وجود لجنة مراجعة يؤدى إلى تدعيم المركز الإقتصادى للمنظمة من خلال تزويد باقى أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قرارات المجلس فى إدارة شئون المنظمة، فهى خط إتصال رسمى بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تناسق المعلومات داخل المجلس

وتخفيض تكاليف الوكالة وما يتبعه من إحكام سيطرة المجلس على المنظمة، وبالتالي رفع الجودة الشاملة للمنظمة^(٣٧).

وتنعكس آثار لجان المراجعة بالشركات على عدة جوانب وتحقق العديد من المزايا يوجزها Dorothy فيما يلي:^(٣٨)

- أن توافر الوثائق والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات يدعم القدرات التنافسية للشركات، مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة، والإرتقاء بجودة المنتجات، وزيادة حصة الشركة التسويقية.
- إن وجود لجان المراجعة بالشركات بإعتبارها إحدى آليات الحوكمة يزيد من فرص الشركات في زيادة الحصة التصديرية، وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي وتحقيق منافع للإقتصاد القومي.
- تخفيف حدة عدم التجانس بين إدارات الشركة المتعددة، وزيادة قيمة المعلومات لدى العاملين مما يحقق منافع للموارد البشرية على مستوى الشركات، وعلى المستوى القومي.
- إن وجود لجان المراجعة بالشركات يؤدي إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة بالبعد عن التفاصيل للموضوعات التي سبق مناقشتها بلجنة المراجعة. وبالتالي التركيز على المتغيرات المؤثرة على إتخاذ القرارات.
- تحقيق إقتصادات الرقابة، حيث أن المنافع والوفورات الناتجة عن لجان المراجعة تفوق بكثير أعباء بيئة الرقابة بالشركة.
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره على إرتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.
- عدم مطالبة البنوك والمقرضين للشركات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لثقتهم في بيئة الرقابة ومصدقية التقارير المالية.
- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصدقية التقارير والقوائم المالية.

- تدعيم إستقلال المراجع الخارجى بتوفير الضمان بإلتزام مجلس الإدارة بالعمل على أخذ ملاحظاته موضع الإهتمام، وتحقيق جودة عملية المراجعة وجودة الخدمات الأخرى التى يقوم بها المراجع الخارجى.
- ويمكن القول بأن مصر تتبع المدخل الإلزامى **Mandatory Formation** الذى يقضى بقيام كل شركة مساهمة بتكوين لجنة مراجعة بها من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وذلك بموجب اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠.
- وقد أخذت بهذا المدخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، والمملكة العربية السعودية.
- لقد أصبحت لجان المراجعة أحد الدعائم الأساسية لنجاح حوكمة الشركات^(٣٩). وتؤدي لجان المراجعة دوراً محورياً فى مجال حوكمة الشركات، ويتضح ذلك جلياً مما يلى :^(٤٠)
- تحقيق التنسيق الفعال مع المراجعين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة، ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر.
- تقويم النواحي المالية، وكذلك التأكد من أخذ ملاحظات وتوصيات المراجعين الخارجيين، ومناقشة إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية، وتقويم السياسات المالية للمنظمة.
- فحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى كفاية برامج المراجعة الداخلية وتقويم مدى كفاية فريق عمل المراجعة الداخلية للوفاء بالمهام المنوط القيام بها.
- مراجعة وتقويم أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية .
- تعيين أو عزل المراجعين وكذلك الإشتراك فى تحديد أتعابهم.
- وتعتبر لجان المراجعة أداة جيدة من أدوات الحوكمة، فهى تسعى إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وكذلك الإلتزام بالقواعد والمعايير الموضوعية، فضلاً عن فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة فى إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية.

بالإضافة إلى ما سبق، تختص لجان المراجعة بفحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية، والمراجع الخارجي، والتحقق من إستجابة إدارة الشركة لملاحظات مراقب الحسابات وهيئة سوق المال.

ويرى الباحث أن كل هذه الإختصاصات التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى فى النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين، وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، وكذلك دعم ومساندة مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات.

ومما يجدر الإشارة إليه أن هناك العديد من المبادرات الإيجابية فى العديد من الدول والتي تتم بمساعدة من المنظمات الدولية والعربية والمحلية وتحقق نجاحات جيدة فى بناء الحوكمة وتحقيق النتائج الإيجابية عن طريق تنمية وبناء المجتمعات أو قطاعات منها بشكل يسمح بالتفاؤل. إلا أن هذا الأمر يتطلب مزيداً من إستثمار التجارب الناجحة الدولية والعربية منها. مثلما يتطلب إستثمار مبادرات المنظمات العربية والدولية على حد سواء لتحقيق المزج والتلاقى الفكرى والمعرفى بما يتناسب مع البيئة العربية وقيمها وتراثها وطموحاتها فى التحديث والتغيير والإيجابى فى البيئة الإقتصادية والثقافية والإدارية. (٤١)

والسؤال المطروح فى تلك الدراسة هو كيف يمكن تفعيل دور لجان المراجعة كأحدى آليات الحوكمة؟، وماهو الدور الذى يمكن أن تساهم به لجان المراجعة لضمان جودة التقارير والقوائم المالية؟.

وقبل الإجابة عن هذا السؤال المطروح يتعين تحديد مفهوم الجودة فهناك عدة مفاهيم للجودة فى هذا المجال ، وطبقاً لتعريف (FAF) Financial Analysts Federation فإن الجودة تعنى الوضوح والشفافية، وتوافر المعلومات فى التوقيت المناسب Timeliness أما منظمة (AICPA) Accounting International Certified Public Accountant فإن اللجنة الخاصة بالتقارير المالية ترى أن الجودة هى مدى القدرة على إستخدام المعلومات فى مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها. فالجودة هى الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية الذى يعكس طبيعة المنظمة (Nashwa) (٤٢)

ويمكن تقييم مستوى الجودة والموثوقية فى التقارير والقوائم المالية من خلال إختبار مجموعة من المقاييس حددها Dorothy فيما يلى (٤٣)

- الدعاوى القضائية المرفوعة من حملة الأسهم ضد مجلس الإدارة بسبب وجود مخالفات وأخطاء جوهرية.
 - الدعاوى القضائية المرفوعة من هيئة سوق المال بسبب مخالفة مجلس الإدارة لقواعد القيد ومعايير العرض والإفصاح.
 - معدل تغيير المراجعين الخارجيين بسبب الخلاف على السياسات المحاسبية.
 - طبيعة ملاحظات المراجع الخارجى على القوائم المالية السنوية والدورية .
- وقد خلّصت دراسة Dorothy إلى أن هناك علاقة إرتباط قوية بين وجود لجنة مراجعة بالشركات وبين مستوى الجودة والموثوقية فى التقارير والقوائم المالية.
- وتشير دراسة Nashwa⁽⁴⁴⁾ إلى أن أساس الجودة فى التقارير والقوائم المالية هو توافر معايير محاسبية Accounting Standards والتي يتم على أساسها إعداد التقارير والقوائم المالية، بما يمكن المستثمرين ومتخذى القرار من إتخاذ القرارات الرشيدة.
- وترى Nashwa⁽⁴⁵⁾ أن لجان المراجعة لن تؤثر كثيراً فى جودة التقارير والقوائم المالية، إذ أن مهام لجان المراجعة كما حددتها (SEC)، (NYSE) ، تعنى بالتدقيق فى الطرق المحاسبية المطبقة فى المنظمة كما أن لجان المراجعة ليس لديها الوقت الكاف لمتابعة تفاصيل تلك التقارير والقوائم المالية.
- ويرى الباحث أن تشكيل لجان المراجعة من أعضاء ماليين ذوى خبرة يمكن أن يساهم فى جودة التقارير والقوائم المالية، كما أن التنسيق الكامل بين المراجع الخارجى وأعضاء المراجعة بما لها من صلاحيات يجعلها أكثر فعالية.
- وتأكيداً على دور لجنة المراجعة فى زيادة جودة التقارير والقوائم المالية ما صدر من توصيات عن لجنة Blue Ribbon Committee المنبثقة عن بورصة الأوراق المالية الأمريكية (NYSE) The New York Stock Exchange .
- حيث أسفرت أعمال تلك اللجنة عن عشر توصيات منها توصية تختص بتحسين جودة التقارير والقوائم المالية من خلال التنسيق الكامل بين المراجع الخارجى ولجنة المراجعة⁽⁴⁶⁾ .

وفى محاولة لتفعيل دور لجان المراجعة فى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية جاء إصدار SAS 61 الذى أكد على ضرورة إعداد خطاب يناقش مدى جودة المبادئ المحاسبية المطبقة، وتقييم كيفية تأثير تطبيق هذه المبادئ على التقارير والقوائم المالية . ويضيف الباحث أنه يتعين على لجنة المراجعة إعداد تقرير (شهادة) سنوى أو دورى أسوه بما يقدمه المراجع الخارجى إلى المساهمين بحيث يشتمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية ، وأن القوائم المالية لا تحتوى على أى تحريف جوهرى أو معلومات مضللة ، ومناقشة تقرير المراجع الخارجى.

مما تقدم يمكن القول بأن هناك آراء متباينة حول مدى قدرة لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير والقوائم المالية، فالرأى الأول يذهب إلى أن لجان المراجعة لديها القدرة على الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية من خلال التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP، وقدرتها على تحقيق التنسيق الكامل بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجع الخارجى، هذا من ناحية ، وبين أعضاء لجنة المراجعة والمراجع الداخلى من ناحية أخرى ، والتأكد من تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

أما الرأى الثانى فيرى أن لجان المراجعة ليس لديها التأثير الكاف على جودة التقارير والقوائم المالية وذلك نظراً لطبيعة تكوين اللجنة وتباين تخصصات أعضائها، وعدم كفاية الوقت لديهم.

ويرى الباحث أن لجان المراجعة بإعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دوراً محورياً فى الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهى منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التى تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجى وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

خـلاصـة ونتائـج الدراسة

إستهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية دراسة وتحليل دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية.

ولتحقيق الهدف العام من هذه الدراسة وكذلك الأهداف الفرعية، فقد تم تقسيمها إلى أربعة أقسام أساسية وخلص الباحث الى النتائج التالية :

تناول الباحث إطار الدراسة حيث إشملت على مقدمة، وطبيعة المشكلة والباحث على الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، منهج الدراسة، تساؤلات الدراسة، حدود الدراسة ، خطة الدراسة.

ثم عرض الباحث للأقسام التالية :

القسم الأول :

تناول الدراسات السابقة التى تمت فى مجال لجان المراجعة وحوكمة الشركات، إحتوى هذا القسم على أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث حيث تم إستعراض أهم أهدافها ونتائجها.

وخلص الباحث فى ضوء تحليل ودراسة ما ورد بتلك الدراسات السابقة بأن هناك تباين واضح بين تلك الدراسات السابقة أتمت بخاصية معينة تناولت زاوية أو أكثر فى موضوع لجان المراجعة وحوكمة الشركات.

القسم الثانى :

تناول الباحث فيه المنطلقات الفكرية والبواعث الأساسية لحوكمة الشركات، حيث عرض الباحث لماهى حوكمة الشركات، وما هى البواعث على حوكمة الشركات، وكذلك مبادئها ومعاييرها وإختصاصاتها ودورها فى مجال التغيير والإصلاح فى الشركات.

وخلص الباحث إلى النتائج التالية :

(١) أن تعريفات الحوكمة تتضمن العديد من الجوانب أهمها:

(أ) تعنى الحوكمة بوضع الضوابط والقيود التى تتضمن الحكم والسيطرة على الأمور من خلال وضع مجموعة من المعايير والمقاييس العادلة التى يمكن الإرتكاز عليها.

(ب) أن الحوكمة تعنى إحكام العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

(ج) تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، وكذلك دعم ومساندة مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة.

وقام الباحث بتعريف الحوكمة بأنها هى الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الإرتكاز على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التى تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة أسهمها وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

(٢) أن هناك عدد بواعث أساسية لحوكمة الشركات أهمها:

إفصال ملكية الشركة عن إدارتها، كما أن هناك حاجة ماسة لإعادة الثقة والمصدقية لسوق المال، وكذلك أدى إنهيار وإفلاس بعض الشركات العالمية إلى الإهتمام بحوكمة الشركات.

(٣) أن هناك عدة مجالات تغطى مبادئ حوكمة الشركات أهمها:

الإهتمام بحقوق حملة الأسهم ، المعاملة العادلة للمساهمين، دور حقوق الشركاء الأساسيين فى تفعيل قواعد حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، دعم دور ومسئوليات أعضاء مجلس الإدارة.

القسم الثالث :

تناول الباحث فيه دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات، حيث عرض الباحث لتكوين لجان المراجعة وكذلك إختصاصها، وكذلك نشرة معايير المراجعة

(61) (60) SAS No ، الصادرة عن مجلس معايير المراجعة وكذا معيار المراجعة المصرى رقم (٤٠٠) الصادر عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين.
ولقد خلّص الباحث إلى أن ما ذهب إليه هذا المعيار المصرى يتفق إلى حد كبير مع نشرة معايير المراجعة رقم (٦٠) التى أصدرها مجلس معايير المراجعة (ASB).

القسم الرابع :

عرض فيه الباحث لأثر لجان المراجعة على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية، حيث إشتهل هذه القسم لجان المراجعة فى علاقتها بحوكمة الشركات، ودور تلك اللجان فى بيئة الأعمال المصرية.

وخلص الباحث إلى النتائج التالية :

- (١) أن الهدف الرئيس من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية.
- (٢) أن الإختصاصات التى تقوم بها لجان المراجعة تسعى فى النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، وكذلك دعم مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما تسمى إليه حوكمة الشركات.
- (٣) أن لجان المراجعة بإعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دوراً محورياً فى الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهى منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التى تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجى، وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

توصيات الدراسة

وفقاً لما إنتهت إليه الدراسة من نتائج، وفي حدود الأهداف يوصى الباحث ببعض التوصيات أهمها ما يلي :

التوصية الأولى :

يوصى الباحث الجهات المعنية بالسعى نحو إصدار تشريع ملزم لشركات المساهمة بإعداد تقرير (شهادة) بما أسفر عنه عمل لجان المراجعة وتنشر مع التقارير السنوية والدورية للشركات مع مراعاة ضرورة إفصاح تقرير لجنة المراجعة عن أنشأتها التي يمكن أن تساهم بها في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية.

التوصية الثانية :

قيام هيئة سوق المال، وبورصة الأوراق المالية، والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والمحاسبين القانونيين المزاولين للمهنة بتحفيز شركات المساهمة على الإلتزام بالضوابط المحددة تشريعياً لعمل لجان المراجعة بما يضمن فعاليتها.

التوصية الثالثة :

- ضرورة وضع معايير عامة عند إختيار وتعيين أعضاء لجنة المراجعة تتمثل في:
- ضرورة تمتع أعضاء لجان المراجعة بالخبرة الكافية في مجال الصناعة والمال والإستثمار ومجال المراجعة، وذلك لضرورة إقرار رئيس لجنة المراجعة بعدم وجود تحريف جوهري بالقوائم السنوية والدورية.
 - أن يتسم رئيس اللجنة بالشخصية القيادية حتى يستطيع ممارسة مهامه بصورة فعالة.

التوصية الرابعة :

ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعى لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز دور لجان المراجعة فى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجموع المستفيدين.

وأخيراً، فإن هذه الدراسة تساهم فى مناقشة قضية ملحة فى البيئة المصرية، وتساهم فى طرح بعض التصورات حولها، مما يفتح المجال للباحثين للإهتمام بالدراسات المحاسبية فى ذلك المجال.

هوامش البحث

- (1) Knapp, C.M. (1987). An empirical study of audit committees support for auditors involved in technical disputes with client management. *Accounting Review*, July.
- (2) Lawrence, P.K., and J.T. Fogarty. (1993). Audit committee effectiveness: an empirical investigation of the contribution of power. *Journal of Practice and Theory*, (spring); PP 24 – 49.
- (3) Arnold, P.C. (1993). Audit committees in major UK companies. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 18, No. 3; PP.25-30.
- (4) د. محمد الفيومي محمد، (١٩٩٤)، دراسة أسلوب إستخدام لجان المراجعة فى الشركات المصرية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا العدد الأول، ص١- ص٢.
- (5) Menon, M., and D. Joanne. (1997). the use of audit committee for monitoring. *Journal of Accounting and Public policy* و Vol . 13, No. 2,(Summer) ; PP 121 – 140.
- (6) د. السيد السقا، (١٩٩٥) ، إطار نظرى مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة فى شركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص٢ - ص٤٩.
- (7) Memullen, D.N. (1996). Audit committee performance: an investigation of the consequences associated with audit committees. *Journal of Practice and Theory*, Vol. 15, No. 1, (spring); PP 9-86.
- (8) د. فائزة محمود حلمى يونس، (١٩٩٦)، لجان المراجعة ودورها فى تدعيم إستقلال للمراجع الداخلى بشركات المساهمة فى مصر، دراسة ميدانية إستطلاعية، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، المجلد العشرون، العدد الأول، ص٢٦٩ - ص٣٢٥.
- (9) د. محمد الرملى أحمد، (٢٠٠١)، دور لجان المراجعة فى زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج جامعة جنوب الوادى، المجلد الخامس عشر، العدد الثانى، ديسمبر ص١، ص٤٤.
- (10) د. عماد الدين علوى عساف، (٢٠٠١)، إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، الملحق الثانى ، العدد الأول، ص٤٥- ص٨٣.
- (11) Jenny, G., and L.S. Jean. (2002). The Influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing:

perceptions of auditors and directors in Singapore. *Accounting and Finance*, Vol. 42, No. 3, (November); PP 195-224.

(12) Ian, F., and M. William. (2005). The future of corporate governance: insights from the U.K. The Institute of chartered Accountants of Scotland.

(13) Keung, C., R. Ashok, and T. Daneil. (2007) Sarbanes-Oxley: are audit committees up to the task? *Managerial Auditing*, Bradford, Vol. 22, Iss. 3; PP. 225- 270.

(14) Larry, E.R, M. Frank, and E. L. Charles (2007). Internal control guidance: not just a small Matter. *Journal of Accountancy*; March; 203, 3; PP 46-50.

(15) Peter, B., and C. Julie. (2009). Audit committees and earnings quality. *Accounting and Finance*, January, Vol. 49, Iss. 2; Pg. 267.

(16) Lisa, A. O., R. Diana, and W.S. Sandra. (2009). The association between audit committee characteristics, the contracting process and fraudulent financial reporting. *American Journal of Business*, Spring Vol. 24, No. 1; pp 57- 65.

(17) Beng, W. G. (2009). [Audit committees, boards of directors, and remediation of material weaknesses in internal control](#). *Contemporary Accounting Research*, Toronto: Summer Vol. 26, Iss. 2; p. 7.

(18) د. محمد محمود يوسف، (٢٠٠٤)، التقييم المتوازن للأداء المؤسسى لشركات التأمين فى ظل قواعد الحوكمة، ندوة الحوكمة المنعقدة بتاريخ السابع والعشرون من إبريل ، معهد الدراسات التأمينية، ص ١٢.

(19) د. محسن أحمد خضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، بدون سنة نشر.

(20) The World Bank,(1991), *Governance and Development*, the World Bank Publication, Washington, D.C. P.1.

(21) United Nations Development Program (UNDP),(1997), *Governance for Sustainable Human Development*, A UNDP policy Document, N.Y. P.3.

(22) د. إبراهيم عبد الله المنيف، أسامة سعد المعمر، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) مبادئ وأسس ومهام حوكمة الشركات، مجلة المدير، ص ٩، ص ١٠.

(23) ندوة عن دور المحاسب فى الحوكمة، (٢٠٠٤)، مجلة المحاسب، عدد ١٢، إبريل يونيو، ص ٥.

(24) د. محسن أحمد خضيرى، مرجع سابق، ص ١٢٣، ص ١٢٤.

- (25) Grant, K. (2004). Improving corporate governance standards: The work of the OECD and the principles, Organization for Economic Cooperation and Development. January .
- (26) Wild, J.J. (1994). Managerial Accountability to shareholders : audit committees and the explanatory power of earnings for returns. *British Accounting Review*. Vol.53.
- (27) Vinten, G., and C. Lee. (1993). Audit committees and corporate control. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 8. No.3; PP.11.

(28) يمكن الرجوع في ذلك على سبيل المثال إلى:

د. أمال محمد كمال، وثناء عطية فراج، (١٩٩٦)، دراسة تحليلية لأهمية لجان المراجعة وإختصاصاتها والدوافع الإختيارية لتكوينها من قبل شركات المساهمة، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية، العدد الأول والثاني، السنة الخامسة والعشرون، يناير ومايو.

د. محمد الفيومي، (١٩٩٨)، دراسة أسلوب إستخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

د. وابل بن علي الوابل، (١٩٩٦)، محددات وفعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الثالث والثلاثون، مارس، ص٤٤١ - ص٤٩٠.

(29) John S. M. (2002). Executive expect more board input: audit committees figure in changes. *Industry week*, Vol. 251, No. 9, October: P.12.

(30) Larry, R., and E. Dick. (2002). Unleashing the potential of internal audit: as executives and directors rethink their corporate governance procedures. *Financial Executive*, Vol. 18, No . 7, October; P. 48.

(31) ندوة عن دور المحاسب في الحوكمة ، مرجع سابق ، ص٦.

(32) Statement on Auditing Standards, No. 60.

(33) معايير المراجعة المصرية، معيار رقم ٤٠٠ (١٩٩٦)، المعهد المصري للمحاسبين المجلد العشرون، العدد الأول، ١٩٩٦، ص٢٧٣.

(34) Statement on Auditing Standards No. 61. (1988). Communication with Audit Committees. New York, AICPA, Par. 2.

(٣٥) دليل عمل لجان المراجعة، (٢٠٠٨)، مركز المديرين المصري، وزارة الأستثمار، أكتوبر.

- (36) حازم حسن، (٢٠٠١)، "لجنة المراجعة بالشركات... هل حان الوقت لتكوينها" مجلة المحاسبة ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، القاهرة، العدد التاسع، يناير ومارس ، ص١ - ص٢ .
- (37) د. فايزه محمود حلمى يونس، (١٩٩٦)، مرجع سابق ذكره ص٢٧٣ .
- (38) Dorothy, A. M. (1996). audit committee performance: an investigation of consequences associated with audit committee. *Journal of Practice and Theory*, Vol. 15, No.1 (spring); PP 87 – 103.
- (39) Andrew, D. (2004). Non- profit governance reforms: five steps toward improve accountability, *Monday Business Briefing*, Vol. 25, May.
- (40) Ali, A. (2000) Audit committees role in improving corporate governance- DAWN – Business, 24 July. WWW- google-com, pp.3-5.
- (41) د. زهير عبد الكريم الكايد، (٢٠٠٣)، الحكمانية: قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص٢٤٥ .
- (42) Nashwa, G. (2003). Audit committee: the solution to quality financial reporting? *The CPA Journal*, December; PP 6-9.
- (43) Dorothy, A.M. (1996). OP.CIT., PP 87-103.
- (44) Nashwa, G. (2003). OP.CIT., PP 6.
- (45) Nashwa, G. (2003). Ibid., P6.
- (46) Ganesh, K., W. Arnie, and C. Jeffrey. (2002). Auditor's views on audit committees and financial reporting quality. *The CPA Journal*, October; PP 56-66.

مراجع البحث

أولا : المراجع باللغة العربية

الدوريات

- د. إبراهيم عبد الله المنيف، أسامة سعد المعمر، (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م) مبادئ وأسس ومهام حوكمة الشركات، مجلة المدير، ص٩، ص١٠.
- د. السيد السقا، (١٩٩٥)، إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص٢ - ص٩٤.
- د. أمال محمد كمال، وثناء عطية فراج، (١٩٩٦)، دراسة تحليلية لأهمية لجان المراجعة وإختصاصاتها والدوافع الإختيارية لتكوينها من قبل شركات المساهمة، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية، العدد الأول والثاني، السنة الخامسة والعشرون، يناير ومايو.
- حازم حسن، (٢٠٠١)، "لجنة المراجعة بالشركات... هل حان الوقت لتكوينها" مجلة المحاسبة، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، القاهرة، العدد التاسع، يناير ومارس، ص١- ص٢.
- د. زهير عبد الكريم الكايد، (٢٠٠٣)، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص٢٤٥.
- د. عماد الدين علوى عساف، (٢٠٠١)، إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، الملحق الثاني، العدد الأول، ص٤٥- ص٨٣.
- د. فايزه محمود حلمى يونس، (١٩٩٦)، لجان المراجعة ودورها فى تدعيم إستقلال المراجع الداخلى بشركات المساهمة فى مصر، دراسة ميدانية إستطلاعية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلد العشرون، العدد الأول، ص٢٧٣.
- د. محسن أحمد خضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، بدون سنة نشر.
- د. محمد الرملى أحمد، (٢٠٠١)، دور لجان المراجعة فى زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج جامعة جنوب الوادى، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ديسمبر ص١، ص٤٤.

د. مجدى محمد سامى - دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم

- د. محمد الفيومى محمد، (١٩٩٤)، دراسة أسلوب إستخدام لجان المراجعة فى الشركات المصرية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا العدد الأول، ص١- ص٢
- -----،(١٩٩٨)، دراسة أسلوب إستخدام لجان المراجعة فى الشركات المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- د. محمد محمود يوسف،(٢٠٠٤)، التقييم المتوازن للأداء المؤسسى لشركات التأمين ف ظل قواعد الحوكمة، ندوة الحوكمة المنعقدة بتاريخ السابع والعشرون من إبريل ، معهد الدراسات التأمينية، ص١٢.
- د. وائل بن على الوابل،(١٩٩٦)، محددات وفعالية لجان المراجعة فى شركات المساهمة فى المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الأسكندرية، العدد الأول، المجلد الثالث والثلاثون، مارس، ص٤١ - ص٤٩٠.

متنوعات:

- دليل عمل لجان المراجعة،(٢٠٠٨)، مركز المديرين المصرى، وزارة الأستثمار، أكتوبر.
- معايير المراجعة المصرية، معيار رقم ٤٠٠ (١٩٩٦)، المعهد المصرى للمحاسبين المجلد العشرون، العدد الأول، ١٩٩٦، ص٢٧٣.
- ندوة عن دور المحاسب فى الحوكمة،(٢٠٠٤)، مجلة المحاسب، عدد ١٢ ، إبريل يونيو ، ص٥.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

Periodicals:

- Ali, A. (2000) Audit committees role in improving corporate governance- DAWN – Business, 24 July. WWW- google-com, pp.3-5.
- Andrew, D. (2004). Non- profit governance reforms: five steps toward improve accountability, Monday Business Briefing, Vol. 25, May.
- Arnold, P.C. (1993). Audit committees in major UK companies. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 18, No. 3; PP.25-30.
- Beng, W. G. (2009). Audit committees, boards of directors, and remediation of material weaknesses in internal control. *Contemporary Accounting Research*, Toronto: Summer Vol. 26, Iss. 2; p. 7.
- Dorothy, A. M. (1996). audit committee performance: an investigation of consequences associated with audit committee. *Journal of Practice and Theory*, Vol. 15, No.1 (spring); PP 87 – 103.
- Ganesh, K., W. Arnie, and C. Jeffrey. (2002). Auditor’s views on audit committees and financial reporting quality. *The CPA Journal*, October; PP 56-66.
- Grant, K. (2004). Improving corporate governance standards: The work of the OECD and the principles, Organization for Economic Cooperation and Development. January.
- Ian, F., and M. William. (2005). The future of corporate governance: insights from the U.K. The Institute of chartered Accountants of Scotland.
- Jenny, G., and L.S. Jean. (2002). The Influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing: perceptions of auditors and directors in Singapore. *Accounting and Finance*, Vol. 42, No. 3, (November); PP 195-224.
- John S. M. (2002). Executive expect more board input: audit committees figure in changes. *Industry week*, Vol. 251, No. 9, October: P.12.
- Keung, C., R. Ashok, and T. Daneil. (2007) Sarbanes-Oxley: are audit committees up to the task? *Managerial Auditing*, Bradford, Vol. 22, Iss. 3; PP. 225- 270.
- Knapp, C.M. (1987). An empirical study of audit committees support for auditors involved in technical disputes with client management. *Accounting Review*, July.
- Larry, R., and E. Dick. (2002). Unleashing the potential of internal audit: as executives and directors rethink their corporate governance procedures. *Financial Executive*, Vol. 18, No . 7, October; P. 48.

- Larry, E.R, M. Frank, and E. L. Charles (2007). Internal control guidance: not just a small Matter. Journal of Accountancy; March; 203, 3; PP 46-50.
- Lawrence, P.K., and J.T. Fogarty. (1993). Audit committee effectiveness: an empirical investigation of the contribution of power. Journal of Practice and Theory, (spring); PP 24 – 49.
- Lisa, A. O., R. Diana, and W.S. Sandra. (2009). The association between audit committee characteristics, the contracting process and fraudulent financial reporting. American Journal of Business, Spring Vol. 24, No. 1; pp 57- 65.
- Memullen, D.N. (1996) .Audit committee performance: an investigation of the consequences associated with audit committees. Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No. 1, (spring); PP 9-86.
- Menon, M., and D. Joanne. (1997). the use of audit committee for monitoring. Journal of Accounting and Public policy و Vol . 13, No. 2,(Summer) ; PP 121 – 140.
- Nashwa, G. (2003). Audit committee: the solution to quality financial reporting? The CPA Journal, December; PP 6-9.
- Peter, B., and C. Julie. (2009). Audit committees and earnings quality. Accounting and Finance, January, Vol. 49, Iss. 2; Pg. 267.
- Vinten, G., and C. Lee. (1993). Audit committees and corporate control. Managerial Auditing Journal, Vol. 8. No.3; PP.11.
- Wild, J.J. (1994). Managerial Accountability to shareholders : audit committees and the explanatory power of earnings for returns. British Accounting Review. Vol.53.

Miscellaneous:

- Statement on Auditing Standards No. 61. (1988). Communication with Audit Committees. New York, AICPA, Par. 2.
- Statement on Auditing Standards, No. 60.
- The World Bank, (1991), Governance and Development, the World Bank Publication, Washington, D.C.
- United Nations Development Program (UNDP), (1997), Governance for Sustainable Human Development, A UNDP policy Document, N.Y.